

الانتخابات القادمة : تنمية مستدامة أم محاصصة مستدامة؟

د. كمال البصري

الاستاذ مضر سباهي

المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي

info@iier.org

شباط 2014

وفقا لسياسة المعهد ان الاراء التي تتضمنها المقالة تعبر عن وجهة نظر الباحث وليس بالضرورة المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي.

الانتخابات القادمة : تنمية مستدامة أم محاصصة مستدامة؟

تعد الانتخابات القادمة فرصة أخرى للمواطن لكي يعبر عن وعيه وطموحه نحو مستقبل العراق. أن تجربة الانتخابات السابقة لم تُقدِّم العراق إلى تنمية شاملة بل كانت محدودة ولكنها عمقت المحاصصة. فبما ترى ماهي مشكلة الإدارة الحكومية وهل سيساهم المواطن بتكريس نتائج الانتخابات المقبلة مرة أخرى لصالح المحاصصة بكل معطياتها الظلامية أم سيتيح خيار التنمية المستدامة الواعدة؟ يوضح المقال بان التطور المحدود في الحالة الاقتصادية لا تتناسب مع الامكانيات المالية المتاحة، ويشير الى ان مشكلة الحكم في العراق تتجسد بغياب الإدارة التكنوقراطية الفاعلة التي تعتمد على مبادئ الإدارة والحكم الرشيد، وتذكر ان استمرار وجود حكومات قائمة على المحاصصة من شأنها تضيق فرص مشاركة الكفاءات او التكنوقراط. نستنتج ان الخيار الأرجح هو اعتماد العراق في إدارة شؤونه الاقتصادية على حكومة تكنوقراط وبخلافه سوف تتسع الفجوة بين العراق والدول الأخرى. ان المطلوب هو ان يقوم المواطن بدور فاعل وذلك بالاشتراط على اي جهة سياسية مقتنع بانتخابها ان تعمل على تشكيل حكومة تكنوقراط.

اولاً. خيار المحاصصة

ابتداءً ليس هدف المقال هو تناول مصادقوية التيارات السياسية المساهمة في العملية السياسية بل تناول منهجية إدارة الحكم التي تخضع الى اجتهادات متعددة التي منها اعتماد المحاصصة. المحاصصة تعني تقاسم الشركاء السياسيين المهام والوظائف الحكومية بكل مستوياتها الدنيا والعليا. المشكلة انها عملية بحد ذاتها فيها تجاوز على القوانين والاعراف (لما تنطوي على تجاوز مبدأ الفرد المناسب في المكان المناسب) وبعبارة أخرى انها تجاوز على مفردات الحكم الرشيد (المتتمثلة بكفاءة الخطط، وعدم التجاوز على القوانين والاعراف الادارية، واتباع الشفافية في جميع الممارسات، وعدم الارتجال والفردية في اتخاذ القرارات، ... الخ). بذلك فهي تختلف عن خيار التنمية المستدامة والذي يعني تحقيق تطور اقتصادي متمثل بالتنمية بشرية وبتنوع وتطور بمكونات الناتج المحلي الاجمالي بشكل مستدام) حتى بعد نضوب الثروة النفطية. ان هذه التنمية تتطلب ابتداء تطبيق مبادئ الإدارة الرشيدة كما عمدت بذلك دول شرق اسيا وضمنت بذلك ابعاد تأثير تنافس التيارات السياسية على اجراءات العمل المختلفة.

الحقيقة هي ان الظروف السياسية التي مر بها العراق جعلت المواطنين مستقطبين باتجاهات طائفية واقليمية وعرقية، وكانت البيئة الانتخابية نتيجة ذلك ضيقة لا تتسع لغير ذلك، وكانت الحكومات الماضية والحالية ائتلافية بطبيعة تشكيلها، حيث وزعت المناصب على اساس الانتماء والولاء للحزب والطوائف والاعراق ولم يكن ضمن هذا التشكيل مكان للكفاءة واصبح اداء الحكومة في ظل هذه الغمة الخامس ما قبل الاخير حسب التقارير الدولية (انظر الى المصدر ادناه). ساهم التخندق العرقي والطائفي في ضعف اللحمة الاجتماعية والتي وجدت اثارها حتى في عدم قدرة مجلس النواب على الاتفاق على سياسات التنمية واقرار العديد من القوانين والتي منها قانون البنى التحتية، و ان هذه الحالة البائسة نجد صورتها في لبنان وفي عدد من الدول الافريقية والتي منها ناجيريا.

ان الديمقراطية التي يسير باتجاهها العراق لا تعني بالضرورة تنمية اقتصادية او تطور اقتصادي، ان تحقق التنمية الاقتصادية في اطار اقتصاد السوق يعتمد على محورين، الاول: توفير تشريعات سائدة لحقوق الملكية ولسيادة القانون لخلق بيئة اعمال-اقتصادية تنافسية (بالاشارة الى مسح بيئة الاعمال الخاص بالبنك الدولي الذي يصنف العراق من دول طاردة للاستثمار او الاعمال الاقتصادية حيث يأتي تسلسل العراق 167)، والثاني: رفع مؤشرات التنمية البشرية (التعليم والصحة... حالياً تسلسل العراق 131 وفق تقرير الـ UNDP لعام 2013). ان تحقيق هذا يتطلب وجود حكومة ذات ارادة سيادية حازمة (ليس بالضرورة حكومة ديمقراطية ولكنها تطبق مبادئ الحكم الرشيد). ان تحقق التنمية الاقتصادية في دول جنوب شرق اسيا ليس له علاقة بالديمقراطية (كما هو الحال في كوريا الجنوبية والصين وسنغافورا)

لقد استطاعت هذه الدول بلوغ التنمية من خلال سياسات اقتصادية سليمة صاغتتها حكومات مهنية ومتمرسنة (تكنوقراطية). ان استقراء الادبيات الاقتصادية لا يؤشر على علاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، ولكن يؤشر على ان الديمقراطية توفر بيئة خصبة لداعمة تطبيق مبادئ الادارة الرشيدة. من الجدير الاشارة الية هو رغم ان الديمقراطية واللامركزية ممارسات متقدمة في ناجيريا بالنسبة الى اندونوسيا الا ان التقدم الاقتصادي في اندونوسيا اكبر واشمل من ناجيريا.

تاتي اهمية الادارة الرشيدة من ان تطبيق مفرداتها يساعد المؤسسة على تجنب الوقوع في مشكلات مع منتسبها ومع زبائنها: فهي تعطي للمؤسسة اليات التعامل والتكيف التلقائي الذاتي السريع في مواجهة التحديات. فعلى سبيل المثال: ان اتباع اسلوب الشفافية والمشاركة ينمي الشعور بالمسؤولية عند مختلف مراتب العاملين والرغبة والحرص في تحسين الانتاج (نوعا وكما) والرغبة ايضا في درء المخاطر المحتملة ان هذه الخصائص ترفع من اسهم المؤسسة وتشجع المستثمرين على اقبال شراء اسهمها بسعر اعلى وذلك لانها تحضى بثقة المؤسسات المالية وبثقة عملائها محليا وعالميا وبالتالي فان هذه الحالات ترفع من مستوى الانتاج ومستوى الربح المتوقع.

لقد انعكست اثار المحاصصة على اكثر من مفصل منها:

1. ضعف الاهتمام بسيادة القانون كما هو الحال في مفاصل مختلفة منها على سبيل المثال تجاهل تطبيق قانون الادارة المالية (94) لعام 2004 الخاص بضرورة اتباع شفافية الموازنة الاتحادية (عالميا بلغ مستوى الشفافية في العراق 4%، وفي السعودية 1% وفي تشاد 3% في الاردن 56% وفي اوغندا 65% وفي افغانستان 59% وفي جنوب افريقيا 90%) والتي ترتب عليها على سبيل المثال: عدم كفاءة استخدام المال (طغيان التخصيصات التشغيلية على حساب الاستثمارية، الارتفاع الفاحش لمستوى اجور الدرجات العليا، وجود تخصيصات مالية لا تمثل استحقاقات اقتصادية بقدر ما هي كرامات سياسية كما في هو في المكافآت المالية للخدمة الجهادية).

2. الافتقار الى الكفاء والتخطيط الاستراتيجي فوزارة الصحة على سبيل المثال ليس لها نظام صحي له خصائص الحكم والادارة الرشيدة وليس لها استراتيجية لانفاق ولا عجب ان ينعكس الامر على الموازنة التي هي الاخرى تفنقت للبعد الاستراتيجي. ينعكس ذلك على امور في غاية من الاهمية فعلى سبيل المثال لم يحظى التعليم (المحور الرئيسي للتقدم والرقي) بالتخصيصات الضرورية فلازالت التخصيصات واطئة لا تتجاوز 9% من الانفاق العام، وان حوالي 90% من هذه التخصيصات هي تشغيلية على الرغم من ان واقع التعليم الحالي يتمثل في: امية 18% من مجموع البالغين، 40% من الابنية بحاجة الى ترميم، وهناك نقص حاد في الابنية بحدود 5000 مدرسة ... الخ

3. ضعف الشعور بالمسؤولية في متابعة الاصلاحات الاقتصادية ولعل ابرز مثال صارخ هو الاهمال الذي يعاني منه الاصلاح المصرفي منذ 2007 ونظرا لاهميته الاساسية لعموم الاقتصاد سخرت له الدول الصديقة فرص دعم استشارية متمثلة بصندوق النقد العالمي، البنك الدولي، وصندوق المساعدات الامريكية والخزانه الامريكية الا انه للأسف الشديد لم يحصل اصلاح يستحق الذكر. والامر نفسه ينطبق على اصلاح المؤسسات الاقتصادية العامة (رغم صدور قانون بالموضوع)، ومثال اخير تجاهل الاهتمام للاسراع بدخول منظمة التجارة العالمية فقد بقى العراق عضو مراقب منذ 2004 رغم ان عدد الدول المنظمة الان قد تجاوز 154 وان الدول التي تنتظر القبول بالانضمام 19 !

مع ذلك حقق العراق بفضل الثروة النفطية تقدماً مالياً مشهوداً (ويعتبر العراق الآن الدولة الأكثر نمواً في العالم وتأتي الصين بالدرجة الثانية) إلا أن ذلك لم ينعكس الإنتاج والخدمات. لقد ارتفعت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 2,600 دينار عام 2005 إلى 7,200 دينار عام 2012، وانخفض معدل البطالة من 17.9 عام 2005 إلى 11.9 عام 2012، وانخفض معدل التضخم من 37 عام 2005 إلى 6.1 عام 2012، وحققت تقدم محدود في الخدمات الحكومية. إن مسيرة التطور الاقتصادي الذي يشهده العراق هي مسيرة تطور غير متجانس (تمثل نمو سرطاني) والمقصود بذلك: هو عندما تكون عوائد النفط أكبر بكثير من العوائد المالية المستحصلة من الضرائب وغيرها من المصادر التمويلية، ستجد الحكومة عادة تحت تصرفها رصيماً مالياً كبيراً سهل الكسب (لم يتحقق على حساب الموارد المالية للمواطنين). وهذه الظاهرة ستشجع الحكومة أو تعطي مساحة واسعة للتصرف بالمال العام بشكل غير اقتصادي وكفوء (بعيدا عن حسابات الكلفة والمنفعة) وبسبب ضعف تطبيق مبادئ الإدارة الرشيدة فالحكومة تنتهج: سياسات اقتصادية عقيمة في أثارها: متمثلة:

❖ بزيادة الرواتب والأجور بعيداً عن مستوى إنتاجية العمل (غياب مفهوم ربط الإنتاجية الحدية بالعائد الحدي للعمل)، وكذلك التوسع في خلق عمالة لأغراض غير إنتاجية مما ينجم عنهما تضخم بالأسعار وزيادة في معدلات البطالة المقنعة.

❖ التوجه نحو اتفاق سياسي غير منتج يهدف في جوهره إلى ربط المواطن بالسلطة "كالخدمة الجهادية على سبيل المثال "وكالمنح والمساعدات وفتح دوائر خارجية دبلوماسية وثقافية "لا تمثل حاجة ملحة ولا تضيف قيمة حقيقية للاقتصاد، ويكون ذلك على حساب مجالات اقتصادية ملحة تتصل بكرامة المواطن وتوفير سبل العيش .

❖ إهمال دعم القطاع الخاص: الذي يتمتع بوجود ضعيف وهامشي (ذلك لأنه لا يتمتع بالدعم) ليبقى محصوراً في مجالات اقتصادية تجارية وخدمية تهدف الربح السريع. إن غياب الدور الحقيقي للقطاع الخاص يعني غياب الإبداع وسرعة التكيف لاحتياجات السوق وتوفير فرص عمل فعالة خارج إطار القطاع العام. إن تفرد القطاع العام بالإنتاج وغياب منافسة القطاع الخاص تؤدي إلى استمرار تردي كفاءة إنتاج القطاع العام، الأمر الذي يتطلب تدخل الحكومة وحماية القطاع العام من خلال الدعم المادي وسياسة الحماية الكمركية (حالياً معدل الدعم السنوي أكثر من 3 مليار دولار)

❖ بسبب محدودية فرص العمل التي يمكن أن يخلقها القطاع الخاص، يكون الملجأ الوحيد لخلق فرص العمل عن طريق تعزيز دور الحكومة الأمني من خلال زيادة عدد منتسبي الشرطة والجيش وهذا يستتبع شراء السلاح والمعدات العسكرية. إن نمو القدرات العسكرية قد شجع الحكومة الدكتاتورية السابقة على معالجة الخلافات الداخلية والخارجية عسكرياً، ومن ثم إجهاد أي بوادر للنمو والتطور .

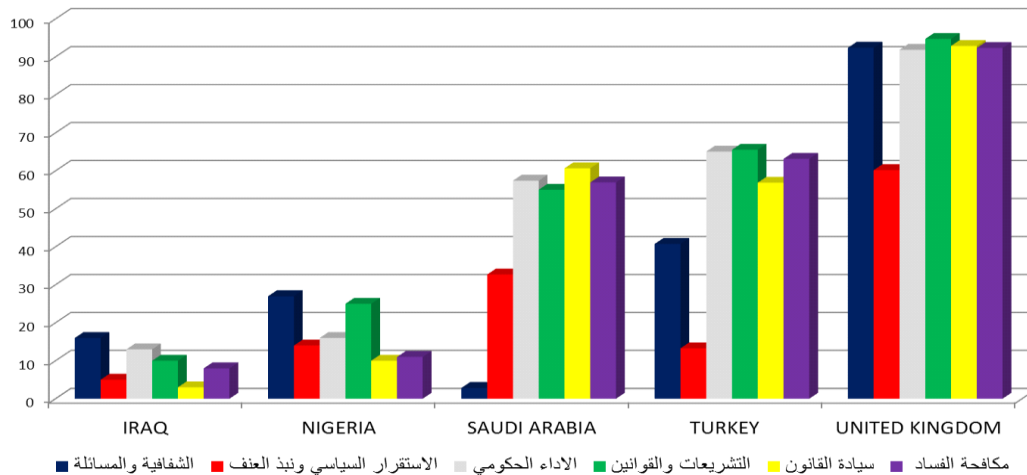
ثانياً: خيار التنمية المستدامة

على الرغم من أن الإدارة السياسية قد انتقلت إلى الزعامات العراقية بعد منتصف 2004 إلا أنه ولحد الآن لا نجد خطاً اقتصادياً محكمة، فالخطط الحالية مجرد رغبات فردية للمسؤولين لم تصاحبها دراسات الجدوى الاقتصادية، ولا التخطيط الإداري، وغاب عنها التنسيق كما لا يوجد مجلس اقتصادي يستشير بالكفاءات العراقية (في الداخل والخارج) لرسم السياسات المالية والاقتصادية والفنية. كما كان العراق ولا يزال مؤهلاً للاستفادة من الخبرات الأجنبية، إلا أنه كان يفترق إلى المبادرة لاقتطاف هذه الفرص بشكل سليم. فبالرغم من وجود عدد كبير من الاستشاريين التابعين للمؤسسات الدولية إلا أنهم يفقدون المبادرة والتوجيه والمتابعة السليمة من المسؤولين. والأكثر من ذلك نظمت العديد من الدورات التأهيلية ورشح لها من لا قدرة له على استيعاب المناهج التدريبية وغاب عن مسؤوليهم متابعة نتائج هذه الدورات. الأمر الذي أدى إلى هدر كثير من الطاقات والامكانيات وضياع الوقت. مع أن الكفاءات العراقية موجودة في شتى بقاع العالم إلا أنه لم

تكن هناك مساعٍ جديّة لاستقطابهم وكان من الأجدر العمل على تأسيس هيئة للكفاءات العراقية على غرار الهيئات التي شكلت مؤخراً فغياب مثل هذا الهيئة يعني الاستمرار لهدر المال من خلال إدارات غير كفوءة.

ان الادارة السياسية للمرفق المختلفة ليست ظاهر يفرد بها العراق بل هي ظاهرة عامة تشمل الدول الفقيرة والغنية على حد سواء. غير ان المشكلة في العراق هي ان المؤسسات الحكومية اصبحت مستقطبة سياسيا بمعنى اصبحت خاضعة لتوجهات سياسية او طائفية او نزعات فردية مزاجية ليس لها علاقة بمنهج ومفردات الادارة الرشيد ولذلك فان موقف الوزارة والدائرة بشأن قضية محددة قد يكون مختلف تباعا لمن يترأس الوزارة. ان غياب صفة العمل المؤسساتاتي هي مشكلة العراق الاولى والتي يرجع لها الاخفاق الحكومي. توصف المؤسسة او الشركة بان عملها "مؤسستاتي رشيد" متى ما كانت ملتزمة باداء اعمالها وفق منهجية معلومة، وان من خصائص هذه المنهجية انها تمكن منتسبيها من معرفة البعد القانوني والوظيفي لتعاقدهم مع المؤسسة والمساحة التي يجب ان يتحركون بها بشكل لايعطي فرصة لتداخل الصلاحيات وبنفس الوقت لا تسمح بوجود مناطق فراغ بالصلاحيات، اصف الى ماتقدم فالمؤسسة الرشيدة تضي طابع شعور جميع منتسبيها بالانتماء للمؤسسة والذي هو سر قوتها التنافسية والابداعية الديناميكي. في ظل هذا التنظيم فان اي انحراف عن منهجية العمل لاسباب داخلية اوخارجية يتم التعامل معه تلقائيا باقل التكاليف لكل من المنتسبين والمتعاقدين. بذلك تستطيع لمؤسسات الرشيدة ان تحقق كفاءة استخدام المدخلات الانتاجية. عليه فان الدولة التي تتمتع مؤسساتها بصفة المؤسسات الرشيدة تتمتع بالاستقرار والازدهار. ان صفة العمل المؤسساتاتي "ديناميكية" متغير ومتكيفة بحسب الاوضاع وتعتبر حاليا عاملا مهما في تفسير ظاهر النمو والارتقاء عالميا وتاريخيا (Why Nations Failed by James Robinson & Daron Acemoglu 2012).

لايضاح صورة واقع مؤسسات العراق بالنسبة لبعض من الدول الاخرى بما فيها ناجيريا نراجع بيانات البنك الدولي بخصوص تطبيق مفردات الادارة الرشيدة لعام 2012.



حيث يتضمن اعلاه تخلف مؤشرات العراق تجاه الدول المشار اليها، وان تدني مؤشرات الاستقرار السياسي وسيادة القانون تنعكس على ضعف دور الحكومة في تقديم الخدمات واصلاح التشريعات وفي تطبيق مفردات الادارة الرشيدة (مكافحة الفساد)، ومن المؤسف حقا ان نجد مؤشرات العراق هي اسوء من ناجيريا ذلك البلد المعروف عالميا بتفشي الفساد والجريمة ناهيك ان ناجيريا تفتقد الى العمق الحضاري الذي يتميز به العراق.

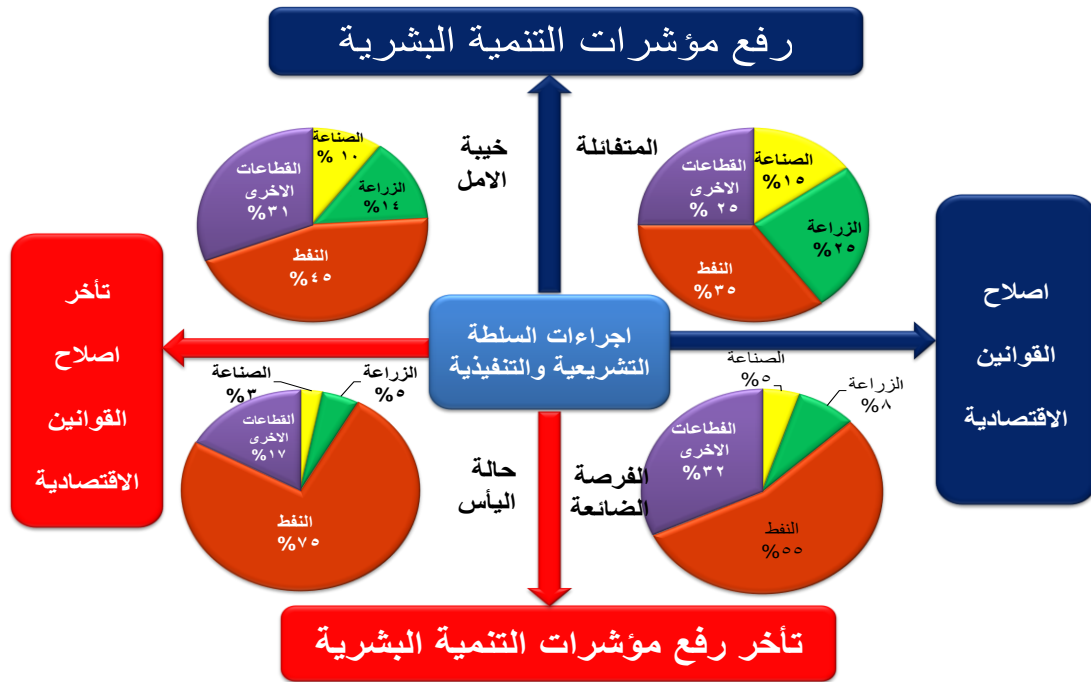
يقف العراق حاليا على مفترق طرق وان احداثيات الطريق كما تقدم هي :اولا العمل على تحقيق التنمية البشرية :التي من شأنها خلق مجتمع يتمتع بالثقافة والمعارف الفنية مؤهلا لتطبيق الادارة الرشيدة، وثانيا: اصلاح البيئة القانونية الاجرائية : التي تضمن خلق بيئة لجذب الاعمال وداعمة للنشاطات الاقتصادية، وان كلتا الاحداثيتين تتطلبان وجود ارادة حكومية ثابتة ومبنية على اسس علمية، وان هذه المتطلبات في ظل ظروف العراق الحالية من الصعب تحقيقها من خلال الية "حكومة المشاركة الوطنية" التي نعيش تجربتها المريرة خلال السنوات الماضية (بعد عام 2003) ومع حالة عدم تحقق ذلك فان مصير العراق سيؤول الى حالة اليأس او الفرصة الضائعة وكما هو مبين ادناه وبالإستعانة بتوقعات النسب المؤلفة للنتائج المحلي الاجمالي.

الحالة المتفائلة (الحالة المرجوة) هي الحالة التي يتم بها اصلاح للاجراءات والقوانين الداعمة للتغيير وتتحقق بها ايضا التنمية البشرية وسيادة القانون و وفق لذلك سيكون هناك تنوع في الانتاج وسيشكل النفط 35% من الناتج المحلي الاجمالي.

حالة الفرصة الضائعة هي الحالة التي يتحقق بها اصلاح للقوانين الداعمة للتغيير ولكن لا تتحقق بها التنمية البشرية وسيادة القانون. وهي الحالة التي تنجز فيها العملية السياسية (لربما بتأثير مطالب المواطنين) تشريعات القوانين والاجراءات الداعمة للإصلاح الاقتصادي، ولكن يبقى غياب سيادة القانون والادارة الرشيدة تحديا في تنفيذ المشاريع الاقتصادية بما فيها البنى التحتية. وعليه يتوقع ان يكون انتاج النفط يمثل 55% من هيكل الانتاج المحلي الاجمالي وتقل مساهمة القطاعات الاخرى.

حالة خيبة الامل هي الحالة التي لا يتحقق بها اصلاح القوانين الداعمة للتغيير ولكن تتحقق بها التنمية البشرية وسيادة القانون، وهي حالة مستبعدة اذ التنمية البشرية لا يمكن التوصل اليها بالمدى القصير والمتوسط من خلال مؤسسات القطاع العام المتهالكة والقطاع الخاص الضعيفة. وتأتي خيبة الامل في حالة تقدم مؤشرات التنمية البشرية وتوفر مقومات سيادة القانون والادارة الرشيدة ولا تجد ان البيئة القانونية ساندة للتغيير والتطور. ويتوقع ان يكون هيكل الانتاج المحلي الاجمالي مهيمنا عليه بدرجة اقل من قبل قطاع النفط 45% .

حالة اليأس هي الحالة التي لا يتحقق بها اصلاح للقوانين الداعمة للتغيير ولا تتحقق بها التنمية البشرية وسيادة القانون، ويأتي اليأس من حالة عدم تقدم مؤشرات التنمية البشرية وتوفر ملكات سيادة القانون والادارة الرشيدة ولا تجد ان البيئة القانونية ساندة للتغيير والتطور، ويتوقع ان يكون هيكل الانتاج المحلي الاجمالي مهيمن عليه من قبل القطاع النفطي بسبب قلة مساهمة القطاعات الاخرى وهي اقرب الى الحالة الحالية.



وهناك امام هذا المأزق ثلاث خيارات متاحة لادارة الحكم والتنمية: إما حكومة الشراكة الوطنية، او حكومة الكتلة ذات الاغلبية الانتخابية، او حكومة تكنوقراط. أن السنوات الماضية كشفت بصريح العبارة عن عجز كبير لحكومة الشراكة الوطنية في تناول المشكلات الاقتصادية المختلفة، مما اضطر البعض بالتفكير عن بديل لحكومة الشراكة الوطنية بحكومة الاغلبية النيابية. وليس من الصعب ان نتكهن بفشل الأخيرة ما دامت الاسباب التي ذكرناها سابقا قائمة. فنحن لا نعتقد ان النسيج الواحد للكتل السياسية متناسق او متكامل، بل في واقع الحال متناقض يحمل في ثناياه الفشل في مستقبل ادارة الملفات الاقتصادية. (بسبب غياب العمل المهني او المؤسساتي) ويبقى امامنا خيار حكومة تكنوقراطية لها صفة الاستقلالية والكفاءة المهنية وبعيدة عن تجاذبات الكتل السياسية التي يعيشها مجلس الوزراء بشكل خاص والحكومة بشكل عام. في حالة عدم الاتفاق على حكومة تكنوقراط، وازاء ما تقدم نجد من الضروري التفكير في اسلوب اخر مناسب لادارة شؤون الاعمار كتشكيل مجلس للاعمار (على غرار المجلس المشكل عام 1950) يترأس المجلس رئيس الوزراء وعضوية وزير المالية وكفاءات عراقية واجنبية ويكون دور المجلس قيادي بالاعمار ويتقدم على دور الوزارات. المطلوب حاليا: قيام الحكومة باعداد قانون مجلس الاعمار وارساله الى مجلس النواب يتضمن:

- تخصص حصة من الايرادات المالية النفطية لاغراض الاستثمار والاعمار لاتقل عن 60% على ان يعمل باتجاه رفع النسبة لاكثر من ذلك. وتكون هذه الاموال تحت تصرف مجلس الاعمار الذي يعمل بخطط تم اقرارها من قبل مجلس الوزراء ومجلس النواب مقدما.
- يمنح المجلس صلاحية التعاقد مع الافراد والشركات لتصميم وتنفيذ المشاريع بشرط ان تكون جميع ممارسات المجلس ضمن سياق الادارة الرشيدة وتتمتع جميع فعاليات المجلس بشفافية عالية من خلال الموقع الالكتروني الخاص به، إضافة الى نشر المعلومات في الاعلام المقروء والمسموع. ويشترط في قانون المجلس ان يتحلى جميع أعضائه ومنتسبيه بكفاءات علمية وعملية متميزة قبل اشغالهم الوظيفة. ويعتبر المجلس الذراع الفني الذي ينبغي للوزارات والمحافظات الاعتماد عليه في تسيير الامور الفنية المختلفة.

وهناك أكثر من سيناريو لإدارة شؤون الأعمار تتراوح بين تطبيق مقترح تأسيس مجلس الأعمار أو التعاقد مع شركات عالمية متميزة مثلًا شركة متسوبيشي ، هونداي ، GE Capital ، ... الخ لإدارة الملفات الاقتصادية.

المصادر:

Sources: INDEX OF STATE WEAKNESS IN THE DEVELOPING WORLD, Susan E. Rice and Stewart Patrick 2008, Foreign policy at Brooking.